Sirte University Journal of Humanities: Vol.16. Issue1. June 2026.

Sirte University Journal of Humanities (SUJH) مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية

Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/Humanities/index

https://doi.org/10.37375/sujh.v16i1.4093

إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية دراسة مقارنة بين مصرفي اليقين والجمهورية للفترة (2019–2023م)

أ. عماد عبد الله الحشاني[1]
em.alhashani@gmail.com
أكاديمية الدراسات العليا – مصراتة، ليبيا

د. محمد قاسم سويكر [2]
sewaikir@su.edu.ly
كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا

تاريخ الوصول:2026.02.11– تاريخ الموافقة:2026.04.16– تاريخ النشر:2026.06.01

الكلمات المفتاحية:
مخاطر السيولة، المصارف الإسلامية،
نسب مخاطر السيولة،
مصرف اليقين،
مصرف الجمهورية.

الملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الفروق في سياسات إدارة السيولة وتوظيف الموارد بين مصرفي اليقين والجمهورية خلال الفترة (2019–2023)، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية. أظهرت النتائج أن مصرف اليقين احتفظ بمستويات مرتفعة جدًا من النقد والسيولة تجاوزت 80% من أصوله، مع شبه غياب للنشاط الإقراضي، حيث لم تتعدَّى نسبة القروض إلى الودائع 1% طوال الفترة، مما يعكس استراتيجية شديدة التحفظ وضعفًا في استغلال الموارد لتحقيق العوائد. في المقابل، اتبع مصرف الجمهورية سياسة أكثر توازنًا، حيث تراوحت نسبة السيولة لديه بين 64% و72%، بينما بلغت نسبة القروض إلى الودائع 21–28%، وهو ما يعكس دوره الفعلي كمصرف تجاري نشط. كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق جوهرية في نسب الأصول المتداولة إلى الودائع بين المصرفين. وبناءً عليه، أوصت بضرورة تفعيل النشاط الائتماني وتنويع الاستثمارات في مصرف اليقين، مع تعزيز دور مصرف الجمهورية في التوسع الاستثماري وضبط المخاطر، إضافة إلى أهمية وضع سياسات رقابية من قبل المصرف المركزي لتحقيق التوازن بين السيولة والربحية.

Liquidity Risk Management in Islamic and Conventional Banks
A Comparative Study between Al Yaqeen Bank and Jumhouria Bank for the Period (2019–2023)

Emad Ali Abdullah Al-Hashani[1] **Mohamed Ghasim Sewaikir**[2]

[1]The Libyan Academy, Misurata Branch, Libya [2]Faculty of Economics, Sirte University, Libya

Abstract

This study aims to analyze the differences in liquidity management and resource allocation policies between Al-Yaqin Bank and Al-Jumhouria Bank during the period (2019–2023), using key financial ratios. The findings reveal that Al-Yaqin Bank consistently maintained excessively high liquidity levels exceeding 80% of total assets, with almost no lending activity, as the loans-to-deposits ratio remained below 1%. This indicates an overly conservative strategy and underutilization of resources for generating returns. In contrast, Al-Jumhouria Bank pursued a more balanced approach, maintaining liquidity levels between 64% and 72%, while allocating 21–28% of deposits to loans, reflecting its active role as a commercial bank. The study also highlighted non-significant differences in current assets-to-deposits ratios between the two banks. Accordingly, the study concludes with recommendations for Al-Yaqin Bank to activate its lending operations and diversify investments, while encouraging Al-Jumhouria Bank to further expand its investments under robust risk management. Additionally, the study emphasizes the need for regulatory policies by the Central Bank to ensure an optimal balance between liquidity and profitability.

Keywords

Liquidity Risk, Islamic Banks, Liquidity Risk Ratios, Al Yaqeen Bank, Jumhouria Bank.

المقدّمة

يُعد النظام المصرفي ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال دوره الحيوي في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والتمويل. وفي السياق الليبي، تتزايد أهمية المصارف في ظل محدودية أدوات التمويل الأخرى، ما يجعل من كفاءة عملها واستقرارها المالي عنصرًا حاسمًا لتحقيق النمو الاقتصادي.

وتُعتبر السيولة المصرفية من أهم المؤشرات المالية التي تعكس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في الوقت المناسب، وبما يضمن استمرار أنشطتها التشغيلية دون تعثر. وتمثل السيولة الجيدة عنصر ثقة أساسي لدى العملاء والمستثمرين، إذ تُمكّن المصرف من مواجهة الضغوط المفاجئة وسحب الودائع أو الطلب على التمويل. وفي المقابل، فإن ضعف إدارة السيولة قد يؤدي إلى أزمات مالية خانقة تهدد استقرار المصرف، وتضعف قدرته على تلبية احتياجات السوق، بل وقد تمتد آثارها إلى النظام المالي ككل. ومن هنا برزت الأهمية البالغة لدراسة مؤشرات السيولة وتحليل المخاطر المرتبطة بها، باعتبارها أداة لتشخيص مواطن الخلل، وتعزيز متانة المراكز المالية للمصارف، وتحسين كفاءتها التشغيلية، وضمان قدرتها التنافسية في بيئة مصرفية تتسم بالتحديات والتقلبات المستمرة.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل مقارن لمؤشرات مخاطر السيولة في مصرفين من أكبر المصارف العاملة في ليبيا، مصرف اليقين ومصرف

Copyright © 2026 by Sirte University

الجمهورية. حيث تهدف إلى تحديد مدى التباين في مستويات السيولة بينهما خلال الفترة (2019–2023)، والتعرف على قدرة كل منهما في إدارة السيولة بفعالية، مع تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف لدى كل مصرف. كما تسعى الدراسة إلى الوقوف على مدى التزام المصارف الليبية بالمعايير المحلية والدولية المتعلقة بإدارة السيولة، وعلى رأسها تعليمات مصرف ليبيا المركزي ومعايير لجنة بازل الدولية.

أولا: الإطار العام للدراسة

1. مشكلة الدراسة

تُعد السيولة المصرفية من أبرز المؤشرات التي تعكس مدى قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب، مما يُسهم في تعزيز الثقة لدى العملاء والمستثمرين. في السياق الليبي، تواجه المصارف تحديات متعددة في إدارة السيولة، نتيجة لعوامل داخلية وخارجية تؤثر على استقرارها المالي.

من بين العوامل الداخلية، يُلاحظ أن بعض المصارف تعاني من ضعف في إدارة السيولة، نتيجة لقصور في التخطيط المالي وعدم كفاءة استخدام الأدوات المالية المتاحة. أما العوامل الخارجية، فتشمل التحديات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد، مثل الانقسام السياسي وتردي الأوضاع الأمنية، مما يؤدي إلى تقلبات في حجم الودائع وزيادة الطلب على السيولة النقدية.

في هذا الإطار، يُعتبر مصرفا اليقين والجمهورية من أبرز المصارف العاملة في ليبيا، حيث يمثل الأول مصرفًا يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاته، بينما يُعد الثاني من أكبر المصارف التجارية التقليدية في البلاد. وعليه، فإن دراسة وتحليل مؤشرات مخاطر السيولة في هذين المصرفين يُمكن أن يُسهم في فهم الفروقات في إدارة السيولة بين المصارف الإسلامية والتقليدية، وتحديد نقاط القوة والضعف في كل منهما.

إن إجراء المقارنة الكمية بين مصرف اليقين وبين مصرف الجمهورية يبرز الممارسات الإيجابية والسلبية لهذه المصارف، ويوضح الفجوة الموجودة في إدارة مخاطر السيولة في المصارف الليبية، عليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:

هل توجد فوارق في نسب مخاطر السيولة بين مصرف اليقين وبين مصرف الجمهورية؟

وينبثق عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الاتية:

1. هل توجد فوارق في نسبة إجمالي النقد إلى إجمالي الأصول بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية؟

2. هل توجد فوارق في نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الاجل إلى إجمالي الأصول بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية؟

3. هل توجد فوارق في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية؟

4. هل توجد فوارق في نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية؟

5. هل توجد فوارق في نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع الجارية بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية؟

2. أهداف الدراسة

1. تحليل وتقييم مؤشرات مخاطر السيولة لدى كل من مصرف اليقين ومصرف الجمهورية خلال الفترة من 2019 إلى 2023.
2. مقارنة أداء المصرفين من حيث مستويات السيولة ومؤشراتها المختلفة، بهدف الوقوف على أوجه التباين أو التقارب بين المصرفين.
3. قياس كفاءة إدارة السيولة لدى المصرفين ومدى قدرتها على تغطية الالتزامات المالية قصيرة الأجل في مختلف السنوات.
4. استخلاص نقاط القوة والضعف في سياسات إدارة السيولة لدى المصرفين، وتقديم توصيات يمكن أن تساهم في تحسين إدارة السيولة في المصارف الليبية.

3. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: "لا توجد فوارق في نسب مخاطر السيولة بين مصرف اليقين وبين مصرف الجمهورية".

الفرضيات الفرعية:

1. لا توجد فوارق في نسبة إجمالي النقد إلى إجمالي الأصول بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية.

2. لا توجد فوارق في نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الاجل إلى إجمالي الأصول بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية.

3. لا توجد فوارق في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية.

4. لا توجد فوارق في نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية.

5. لا توجد فوارق في نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع الجارية بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية.

4. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على أحد أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الليبي، وهو إدارة مخاطر السيولة، وذلك من خلال مقارنة تحليلية بين مصرف الجمهورية ومصرف اليقين، ترتكز الدراسة على بيانات حقيقية من سوق مصرفية ليبية، ما يجعل نتائجها أكثر ارتباطًا بالواقع الفعلي ويساعد على تقديم حلول عملية قابلة للتطبيق، والمساهمة في دعم كفاءة السياسات المصرفية من خلال تحليل النسب المالية المرتبطة بالسيولة، يمكن للدراسة أن تسهم في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة السيولة لدى المصارف الليبية، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية والظروف النقدية الحالية، كذلك تركّز الدراسة على مؤشرات السيولة باعتبارها من أهم أدوات قياس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي الحفاظ على ثقة المودعين واستقرار النشاط الاقتصادي.

5. حدود الدراسة

أ. الحدود الزمانية: شملت الدراسة البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة للفترة من 2019م إلى 2023م.

ب. الحدود المكانية: مصرف اليقين ومصرف الجمهورية.

6. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك من خلال جمع البيانات الخاصة بالسيولة كما وردت بالقوائم المالية والتقارير السنوية للمصرفين عينة الدراسة، وكذلك استخدام المنهج التحليلي من خلال الاعتماد على المؤشرات المالية الخاصة بمخاطر السيولة، أيضا المنهج المقارن والذي يعتبر طريقة فعالة لتوضيح أوجه التشابه والاختلافات في مستوى إدارة مخاطر السيولة لكلا المصرفين خلال الفترة المبحوثة. كما تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS لاختبار فرضيات الدراسة.

7. مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة: المصارف الليبية، وتتكون عينة الدراسة مصرف اليقين ومصرف الجمهورية.

8. متغيرات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مؤشرات قياس مخاطر السيولة والتي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف وهي: (سديرة، عياش، 2023)

أ. نسبة إجمالي النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول (نسبة التغطية النقدية):

= إجمالي النقد والأرصدة النقدية لدى المصارف / إجمالي الأصول.

ب. نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول:

= النقد والاستثمارات قصيرة الأجل / إجمالي الأصول.

ج. نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (نسبة التوظيف):

= إجمالي القروض / إجمالي الودائع.

د. نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع (نسبة السيولة القانونية):

= الأصول المتداولة / إجمالي الودائع.

هـ. نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع الجارية:

= الأصول المتداولة / الودائع الجارية.

9. عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بمخاطر السيولة في المصارف الإسلامية

تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية موضوع مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية، وركزت في مجملها على أسبابها، وسبل إدارتها، وأثرها على الأداء المالي والربحية، مع إجراء مقارنات أحيانًا بين البنوك الإسلامية والتقليدية. وتشير نتائج هذه الدراسات إلى جملة من القواسم المشتركة مع بعض التباينات الناتجة عن البيئة الاقتصادية والهيكل التنظيمي لكل دولة ومصرف.

ففي دراسة السعدي (2012) التي استهدفت المصارف الإسلامية الأردنية، تبيّن أن هذه المصارف تمتعت بفائض سيولة خلال الفترة (2004-2008) وكانت قادرة على الوفاء بالتزاماتها، لكنها تفتقر إلى أدوات استثمارية تتماشى مع الشريعة، مما زاد من فجوة السيولة. وهو ما يتفق جزئيًا مع نتائج Ratnovski (2013) التي أكدت أن السيولة المثلى تُمكن المصارف من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر تنوعًا، وأبرزت أهمية الشفافية وإدارة السيولة ضمن إطار استراتيجي. أما بو عبدلي وطبي (2015)، فقد قاما بمقارنة إدارة مخاطر السيولة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في قطر، وتوصلا إلى وجود علاقة موجبة بين عدة متغيرات مالية ومخاطر السيولة، مشيرين إلى ضرورة

اعتماد أنظمة معلومات مالية متطورة. وقد دعم هذا الاتجاه جهاد(2015) الذي تناول حالة بنك البركة الجزائري، مشيرًا إلى ضرورة تحقيق التوازن بين الحفاظ على السيولة وتوظيفها، وأهمية التكيف مع التغيرات التكنولوجية لمواجهة الأزمات المحتملة. وفي السياق الفلسطيني، بيّنت دراسة الكيلاني (2017) أن تقلب السيولة يؤثر سلبًا على أداء المصارف الإسلامية، داعية السلطات التنظيمية إلى وضع تشريعات تراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي. أما Obeidat وآخرون(2017) فقد ربطوا بين نسب السيولة المختلفة ومؤشرات الأداء المالي في البنوك الإسلامية الأردنية، مؤكدين أن الإفراط في الاحتفاظ بالسيولة يؤثر سلبًا على الربحية ويحد من الاستفادة من الفرص الاستثمارية. وأظهرت دراسة العقل (2018) في السياق السعودي علاقة عكسية بين السيولة والربحية، داعية إلى التوظيف الأمثل للفوائض النقدية. بينما توصلت صوان (2019) إلى أثر واضح لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مشددة على أهمية الالتزام بمعايير بازل III لتقوية وضع السيولة. وفي دراسة الشمري وآخرين (2020) على المصارف العراقية الخاصة، ثبت وجود علاقة بين مخاطر السيولة والربحية، مما يدعم نتائج الدراسات السابقة بشأن أهمية التوظيف الاستثماري للسيولة لتعزيز العائد. أما طبي وبو عبدلي (2020) فقد أكدا على أن البنوك الإسلامية في الجزائر تعاني من فائض سيولة نتيجة لقيود البيئة التقليدية، وأوصيا بتبني أدوات استثمارية شرعية مبتكرة لتجاوز هذا التحدي. وأخيرًا، كشفت دراسة سديرة وعياش(2023) عن كفاءة بنك أبو ظبي الإسلامي في التحكم بمخاطر السيولة عبر امتلاكه محفظة قابلة للتسييل، مع التأكيد على ضرورة التحديث المستمر لآليات إدارة السيولة، والالتزام بالمعايير الدولية لضمان الاستدامة والربحية.

بناءً على ما ورد في الدراسات السابقة، يتضح أن أغلبها ركز على السياقات الإقليمية والدولية للمصارف الإسلامية، مع إبراز مشكلات فائض السيولة وضعف أدوات التوظيف الاستثماري. غير أن هذه الدراسات لم تتطرق بعمق إلى الواقع الليبي الذي يتميز بخصوصية اقتصادية وتنظيمية مختلفة. كما أن المقارنات بين المصارف الإسلامية والتقليدية لم تعكس بشكل كافٍ الفروق الجوهرية داخل النظام المصرفي الإسلامي ذاته. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تقدم تحليلاً مقارنًا لمصرفين ليبيين بارزين، مع ربط النتائج بالمعايير الدولية. وبذلك تسهم في سد فجوة بحثية مهمة وتقديم توصيات عملية للمصارف والجهات الرقابية.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة:

1. مفهوم مخاطر السيولة

لا يختلف مفهوم مخاطر السيولة في المصارف التقليدية عنها في المصارف الإسلامية، ففي كلا المصرفين تدل مخاطر السيولة على وجود مشكلة في المصرف متعلقة بنقص في السيولة يؤدي إلى عدم قدرة هذا المصرف أو ذاك على تلبية التزاماته تجاه عملائه. فقد تناول تعريف مخاطر السيولة عدد من الباحثين في المجالين الإسلامي والتقليدي، فقد عرفها (بو عبدلي وطبي، 2015، ص110)، على أنها عدم قدرة المصرف على تلبية التزاماته تجاه الغير. أيضا عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها الخسارة غير المحتملة للمصارف الإسلامية الناشئة عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون تكبد تكاليف أو خسارة غير مقبولة (Mohd ariffin,2012).

2. أسباب مخاطر السيولة

تُعد أزمات السيولة من التحديات المتكررة التي تواجه المصارف نتيجة لطبيعة نشاطها، إذ تقوم هذه المؤسسات بإقراض ودائع العملاء إلى مستفيدين آخرين ضمن آجال زمنية محددة. ويؤدي تأخر سداد القروض في مواعيدها المحددة إلى نشوء فجوة تمويلية تُفضي إلى نقص في السيولة المتاحة. كما أن الأزمات التي قد تواجهها المصارف تؤدي غالبًا إلى سحب جماعي للودائع من قبل العملاء، الأمر الذي يفاقم من حدة أزمة السيولة.

وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الإسلامية تكون، بحكم طبيعتها التشغيلية والتمويلية، أكثر عرضة لمخاطر السيولة مقارنة بنظيراتها التقليدية. ويُعزى ذلك إلى خضوع هذه المصارف، في ظل النظم المصرفية التقليدية، إلى أطر تنظيمية وتشريعية لا تأخذ في الاعتبار خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، مما يحد من قدرتها على إدارة السيولة بكفاءة (العلاونة، 2005).

3. أنواع مخاطر السيولة:

يمكن تصنيف مخاطر السيولة إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وفقًا لما أورده الغافود (2019)، وهي:

أ. مخاطر السيولة التمويلية: وهي تلك المخاطر التي تنشأ عندما يعجز المصرف عن تلبية التزاماته النقدية المتوقعة أو غير المتوقعة في الوقت المناسب، دون التأثير سلبًا على سير العمليات اليومية أو على المركز المالي العام للمصرف.

ب. مخاطر السيولة السوقية: وتتمثل في صعوبة قيام المصرف ببيع أو رهن بعض الأصول التي بحوزته وفقًا للأسعار السائدة في السوق. ويكمن التحدي في كون تسييل هذه الأصول قد يكون غير ممكن إلا بخسائر كبيرة، الأمر الذي لا يرغب المصرف في تحمله.

ج. مخاطر السيولة العرضية: وتنتج عن سحب مفاجئ وكبير للودائع من قبل العملاء، أو عن استخدام غير متوقع للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لبعض العملاء، مما يؤدي إلى ضغط مفاجئ على سيولة المصرف.

4. مرتكزات إدارة مخاطر السيولة

يجب أن تتوفر مجموعة من المرتكزات في المؤسسات المالية حتى تستطيع ان ترتقي إلى المستوى المطلوب في إدارة السيولة وتتجنب مخاطرها من الإعسار وعدم استثمار ودائع المتعاملين وتوازن السيولة والربحية ومنها (فوزي، 2014):

أ. تنويع وتطوير الأدوات المالية: يعد عاملا مهما في إدارة السيولة ومواكبة التطورات المصرفية المتسارعة، فقد تقدمت الدول في نسبة إصدار الصكوك كما توفرت حزمة متنوعة من المنتجات المالية التي صممت أساساً لتسهيل إدارة السيولة.

ب. ضمان شفافية الأسواق المالية: فغياب الشفافية في السوق يجعل من الحصول على المعلومات المطلوبة لانتقاء الأوراق المالية المناسبة مكلفة مادياً ومستهلكة للوقت، مما يؤدي إلى تضييق المجال على المستثمرين وضعف الإقبال على هذه الأوراق بسبب غياب الشفافية ولضمان ذلك يتم وضع نظاما متكاملا وآلية فعالة للعرض والتسويات المالية لنشر المعلومات.

ج. دعم الحكومات للأسواق النقدية: لتفعيل وتطوير إدارة السيولة في المؤسسات المالية يحتاج دعم الحكومات لهذه السوق من خلال التسهيلات الضريبية والمشاركة الفعالية في هذه السوق من خلال اصدار الأوراق المالية، والمشاركة بإصدار جملة من الصكوك المتنوعة تناسب اختيارات العملاء.

د. إطار قانوني وتنظيمي فعال: أساساً إن أي تطوير لأي إدارة من الإدارات يكمن في إرساء إطار قانوني وتنظيمي قوي وفعال يضمن وضوح العمل واستقراره ويوجد طمأنينة لدى المتعاملين وبالتالي ازدهار الأسواق لمواكبة المتطلبات المتغيرة وتحديثها بما يخدم القطاع المصرفي.

هـ. عدد العملاء والمؤسسات المصرفية والأسواق المالية: ذلك أن توفر السوق المالية على عدد كبير من المتعاملين النشطين يعطي متنفسا للمؤسسات المالية سواء أسواق نقد أو رأسمال ويقوي من كفاءة السوق المالية لاسيما السوق الثانوية (سوق التداول).

5. الفرق بين إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

تُعَد إدارة المخاطر من الوظائف الجوهرية في العمل المصرفي، إلا أن طبيعتها تختلف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية تبعًا لاختلاف الأسس التي يقوم عليها كل منهما. فالمصارف الإسلامية تلتزم بالضوابط الشرعية وتتبنى صيغ تمويل تشاركية، بينما تعتمد المصارف التقليدية على الفائدة كأداة رئيسية في أنشطتها. وفيما يلي جدول يوضح أبرز أوجه الاختلاف بينهما في إدارة المخاطر.

جدول المقارنة رقم (1) بين إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

وجه المقارنة	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
توفر أدوات إدارة السيولة	محدودة، تفتقر إلى أدوات فعالة ومتوافقة مع الشريعة	متوفرة، تشمل الأوراق المالية الحكومية، القروض قصيرة الأجل، السندات، وغيرها
القيد القانوني والشرعي	مقيدة بمعاملات شرعية، لا يمكنها التعامل بالفائدة	لا توجد قيود شرعية، التعاملات الربوية متاحة
السوق النقدية بين البنوك	ضعيفة أو شبه غائبة بين البنوك الإسلامية	متطورة وفعالة، تسهّل إعادة التمويل والحصول على السيولة
السوق المالية الثانوية	غير متوفرة أو محدودة للأدوات الإسلامية	متوفرة، يمكن تسييل الأصول بسهولة
مقرض الملاذ الأخير (البنك المركزي)	الوصول محدود بسبب متطلبات الشريعة	متاح ويتم تقديم السيولة عند الحاجة
طبيعة أدوات السيولة	قائمة على أساس الملكية (مثل الصكوك)	قائمة على الدين (مثل السندات)
الاحتياطي الإلزامي	لا يتم تعويضه بالفائدة	يتم تعويضه غالبًا بفائدة أو مزايا نقدية
أهمية مخاطر السيولة	تُعد من أبرز المخاطر، بسبب محدودية الأدوات والتمويل	تعتبر مخاطره أقل نسبيًا بفضل تنوع الأدوات التمويلية
معايير بازل	تخضع للبازل ولكن بتكييف محدود مع طبيعتها	تخضع مباشرة لمتطلبات بازل في ما يخص السيولة والتمويل
IFSB متطلبات	يلزم وجود سياسات متوافقة مع الشريعة، وتكامل مع المخاطر الأخرى، خصوصًا المخاطر الشرعية	غير ملزمة بتلك المتطلبات، وتُركز فقط على المخاطر المالية والتنظيمية

المصدر: (زين الدين، 2018)، حمزة(2022)، (Disman & Kharisya, 2017)، (Hanif, 2011)، (Markom, Abdul Rahman & Rashid, 2018)

ثالثا: الجانب العملي للدراسة

أولا: نبذة عن المصارف عينة الدراسة

1. نبذه عن مصرف اليقين

مصرف اليقين يُعد من أحدث المصارف الإسلامية في ليبيا، حيث تأسس سنة 2019 وفق القوانين المصرفية الليبية، وانطلق أول فرع له بمدينة سبها في 19 سبتمبر من العام نفسه. ومنذ بدايته، تبنى المصرف رؤية واضحة تهدف إلى تقديم خدمات مالية مبتكرة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتُلبي احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء.

ويبلغ رأس المال المصرح به للمصرف 250 مليون دينار ليبي، بينما بلغ المدفوع 100 مليون دينار، ما يعكس قوة قاعدته المالية وقدرته على التوسع.

في جانب الخدمات، يقدّم المصرف للأفراد حسابات متنوعة، وبطاقات مصرفية مثل بطاقة "السند" المحلية وبطاقة "الشريك بلس" الدولية، إلى جانب صيغ تمويل إسلامية مثل المرابحة، الإجارة، والقرض الحسن. أما المؤسسات والشركات، فيدعمها بخدمات التجارة الدولية كفتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، والاعتمادات المستندية، إضافة إلى دعم التجارة الدولية عبر أنظمة SWIFT وRTGS وويسترن يونيون.

كما يولي المصرف اهتمامًا خاصًا بالصيرفة الإلكترونية، من خلال تقديم خدمات مصرفية رقمية متطورة، ما جعله يواكب الاتجاه العالمي نحو التحول الرقمي. وتنتشر فروعه في عدد من المدن الليبية الرئيسية مثل طرابلس، مصراتة، سبها، زليتن، وبنغازي، مع شبكة من أجهزة الصراف الآلي لتسهيل المعاملات اليومية.

وبفضل إدارته التي يقودها كوادر وطنية، يسعى مصرف اليقين إلى ترسيخ مكانته كأحد أبرز المصارف الإسلامية في ليبيا، مرتكزًا على الشفافية والابتكار، ومساهمًا في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة (موقع ويب مصرف اليقين).

2. نبذة عن مصرف الجمهورية

أما مصرف الجمهورية، فيُعد واحدًا من أقدم وأكبر المصارف في ليبيا، إذ تعود جذوره إلى عام 1907 حين أنشئ كبنك أجنبي تحت اسم "بانكا دي روما"، قبل أن يتحول إلى مصرف ليبي بعد الاستقلال، ثم اندمج عام 2008 مع مصرف الأمة ليشكّلا معًا الكيان الحالي تحت اسم "مصرف الجمهورية."

ويُعد المصرف ركيزة أساسية في القطاع المصرفي الليبي، حيث يملك رأس مال مقداره مليار دينار ليبي، مع قاعدة ملكية موزعة بين مصرف ليبيا المركزي كمساهم رئيسي بنسبة 82%، إلى جانب مساهمات من شركات عامة وخاصة وأفراد. وقد بلغ عدد موظفيه أكثر من 5800 موظف يعملون في 135 فرع منتشرة في مختلف أنحاء البلاد.

من حيث الخدمات، يقدّم المصرف للأفراد باقة واسعة من الحسابات والبطاقات المصرفية المحلية والدولية، إضافة إلى منتجات التمويل الإسلامي مثل المرابحة، الإجارة، والقرض الحسن. أما المؤسسات والشركات، فيدعمها بخدمات التجارة الدولية كفتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، فضلاً عن تقديم التمويل الإسلامي بصيغ مختلفة. كما يتميز بخدمات تحويل الأموال داخليًا وخارجيًا عبر أنظمة SWIFT وRTGS.

ولم يغفل المصرف عن مواكبة التطور التكنولوجي، حيث أطلق مجموعة من التطبيقات الإلكترونية مثل "مصرفي بلس" و"مصرفي باي" و"مصرفي أعمال"، التي تتيح للعملاء إدارة حساباتهم ودفع فواتيرهم بكل سهولة.

ومع شبكة واسعة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي، وحصة سوقية تصل إلى نحو 33%، يخدم المصرف أكثر من 1.5 مليون عميل. وهو بذلك يُجسد مسيرة طويلة من النمو والريادة، مرتكزًا على قيم الابتكار والحوكمة الرشيدة، وساعيًا لتعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية (موقع ويب مصرف الجمهورية).

ثانيا: تحليل مؤشرات مخاطر السيولة

1. تحليل نسبة إجمالي النقد إلى اجمالي الأصول

يمثل الجدول أدناه نسبة إجمالي النقد والأرصدة النقدية لدى المصارف إلى إجمالي الأصول لمصرفي اليقين والجمهورية خلال الفترة (2019-2023).

جدول رقم (2) نسبة اجمالي النقد إلى إجمالي الأصول

السنة	نسبة مصرف اليقين	نسبة مصرف الجمهورية	الفارق
2019	%82.72	%54.59	28.13 نقطة
2020	%95.68	%67.15	28.53 نقطة
2021	%90.91	%68.63	22.28 نقطة
2022	%87.02	%67.26	19.76 نقطة
2023	%87.48	%64.13	23.35 نقطة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية لكلا المصرفين

في سنة 2019، بلغت نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول في مصرف اليقين مستوى مرتفعًا جدًا بلغ 82.72%، وهو

ما يعكس توجهًا واضحًا لدى المصرف نحو الاحتفاظ بسيولة عالية. هذه النسبة تدل على تحفظ كبير في استخدام الموارد، أو ربما على وجود تحديات في توظيف السيولة المتاحة.

في المقابل، كانت النسبة في مصرف الجمهورية 54.59%، وهي نسبة أقرب إلى المستوى المتوازن من حيث السيولة مقابل الأصول، وتعكس على الأرجح توجهًا أفضل نحو توظيف الأصول واستثمارها.

الفرق الكبير البالغ أكثر من 28 نقطة مئوية يُعد دليلًا قويًا على وجود فروق جوهرية في سياسة السيولة بين المصرفين، ما يضعف صحة الفرضية الصفرية.

في سنة 2020، ارتفعت نسبة النقد إلى الأصول في مصرف اليقين إلى 95.68%، وهي نسبة مرتفعة جدًا وغير معتادة في الممارسات المصرفية التقليدية. هذا يشير إلى أن المصرف يكاد يحتفظ بكامل أصوله في شكل نقدي أو شبه نقدي، وهو ما قد يدل على تحفّظ شديد أو على غياب فرص التوظيف المربحة، أو حتى على مخاوف مرتبطة بالاستقرار المالي العام.

أما مصرف الجمهورية فبلغت النسبة لديه 67.15%، وهي نسبة مرتفعة أيضًا مقارنة بالمعايير المعتادة، لكنها تظل أقل من مصرف اليقين بكثير.

مرة أخرى، يتكرر وجود فارق كبير يتجاوز 28 نقطة مئوية، مما يعزز رفض الفرضية الصفرية التي تدعي عدم وجود فروق ذات دلالة.

رغم انخفاض طفيف في نسبة النقد لدى مصرف اليقين مقارنة بالعام السابق، إلا أنها لا تزال مرتفعة جدًا في سنة 2021 (90.91%) وتدل على بقاء التوجه التحفظي للمصرف في أعلى مستوياته. بينما سجل مصرف الجمهورية نسبة 68.63%، وهو ما يُشير إلى استقرار نسبي في سياسة السيولة لديه مقارنة بالسنة السابقة.

يستمر الفارق الكبير، حيث يتجاوز 22 نقطة مئوية، مما يؤكد استمرار الاختلاف في سياسات إدارة السيولة بين المصرفين.

في سنة 2022، تراجعت نسبة النقد إلى الأصول في كلا المصرفين بشكل طفيف، لكن الفارق ظل كبيرًا. فقد حافظ مصرف اليقين على نسبة مرتفعة جدًا (87.02%)، مما يدل على استمرار التوجه التحفظي في إدارة السيولة. بينما بقيت النسبة في مصرف الجمهورية حول نفس المستوى النسبي (67.26%).

رغم انخفاض الفارق إلى أقل من 20 نقطة مئوية لأول مرة خلال الفترة، إلا أن الفارق يظل جوهريًا وكبيرًا بما يكفي لدعم فرضية وجود اختلاف بين المصرفين في هذا المؤشر.

شهد عام 2023 استمرارًا في النهج المتبع من قبل مصرف اليقين، حيث حافظ على نسبة عالية من النقد مقابل الأصول (87.48%)، بينما انخفضت النسبة لدى مصرف الجمهورية إلى 64.13%، مما يعزز استمرار الفارق الكبير بين المصرفين في هذه السياسة.

عودة الفارق إلى أكثر من 23 نقطة مئوية يوضح أن التباين في نسب السيولة بين المصرفين ليس مؤقتًا أو استثنائيًا، بل هو اتجاه مستمر ومنهجي.

لمعرفة ما إذا كانت هناك فوارق في نسبة اجمالي النقد إلى اجمالي الأصول بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية أم لا، تم استخدام تحليل Mann-Whitney، وكانت النتائج على النحو التالي: -

جدول رقم (3) نتائج اختبار Mann- Whitney المستقل للفروق بين نسبة اجمالي النقد إلى اجمالي الاصول

النسبة		عدد السنوات	Mean Rank	Mann-whitney	P-Value	القرار
اجمالي النقد إلى اجمالي الاصول	مصرف اليقين	5	8.00	0.000	008.0	توجد فروق معنوية
	مصرف الجمهورية	5	3.00			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الاحصائي spss

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) في حالة نسبة اجمالي النقد الى اجمالي الاصول تساوي (0.008) وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد(0.05).

تشير هذه النتائج إلى وجود فروق حقيقية ومستمرة بين المصرفين في نسبة إجمالي النقد إلى إجمالي الأصول، وبالتالي فإن الفرضية الصفرية تُرفض، ويُقبل بدلاً منها الفرضية البديلة.

2. تحليل نسبة إجمالي النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى اجمالي الأصول

يمثل الجدول أدناه نسبة إجمالي النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول لمصرفي اليقين والجمهورية خلال الفترة (2019-2023).

جدول رقم (4) نسبة اجمالي النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى اجمالي الأصول

السنة	نسبة مصرف اليقين	نسبة مصرف الجمهورية	الفارق
2019	%82.72	%70.20	12.52 نقطة
2020	%95.68	%71.94	23.74 نقطة
2021	%90.91	%68.63	22.28 نقطة
2022	%87.02	%67.26	19.76 نقطة
2023	%87.48	%64.13	23.35 نقطة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية لكلا المصرفين

في سنة 2019، سجّل مصرف اليقين نسبة مرتفعة جدًا لإجمالي النقد والاستثمارات قصيرة الأجل مقارنة بإجمالي أصوله، حيث بلغت 82.72%، مما يشير إلى احتفاظه بسيولة كبيرة واستثمارات قصيرة الأجل تمثل جزءًا كبيرًا من أصوله، وهذا قد يعكس تحفظًا شديدًا أو ضعفًا في التوسع الاستثماري طويل الأجل.

في المقابل، بلغت النسبة في مصرف الجمهورية 70.20%، وهي أيضًا مرتفعة ولكنها أقل بـ12.52 نقطة مئوية، ما يشير إلى أن المصرف يتبنى سياسة أكثر توازنًا في توزيع الأصول بين السيولة والاستثمارات قصيرة الأجل من جهة، والاستثمارات الأخرى من جهة أخرى.

الفارق الكبير (أكثر من 12 نقطة) يؤكد وجود تباين ملحوظ في هيكل الأصول، وهو ما يُضعف الفرضية الصفرية.

في سنة 2020، ارتفعت نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل لدى مصرف اليقين لتبلغ 95.68%، وهو ما يعني أن معظم أصول المصرف في تلك السنة كانت على شكل نقد أو أدوات قابلة للتسييل الفوري، وهذا يدل على سياسة مصرفية شديدة التحفظ.

أما مصرف الجمهورية، فقد بلغ لديه المؤشر 71.94%، وهي نسبة متقاربة مع السنة السابقة، ما يشير إلى سياسة متزنة وثابتة نسبيًا.

الفارق الكبير البالغ أكثر من 23 نقطة مئوية يشير إلى اختلاف جوهري في إدارة الأصول والسيولة بين المصرفين.

شهدت سنة 2021 تراجعًا طفيفًا في نسبة السيولة والاستثمارات قصيرة الأجل لدى مصرف اليقين، إلا أنها بقيت مرتفعة جدًا عند 90.91%. هذا يدل على استمرار المصرف في الاعتماد الكبير على الأصول السائلة، مما قد يُضعف قدرته على تحقيق عوائد أعلى من استثمارات طويلة الأجل.

بالمقابل، انخفضت النسبة قليلًا لدى مصرف الجمهورية إلى 68.63%، مما يعكس رغبة في تقليل الاعتماد على السيولة الفائضة وتوجيه جزء أكبر من الأصول نحو الأنشطة المصرفية الأخرى.

الفارق في هذه السنة بلغ أكثر من 22 نقطة مئوية، وهو مؤشر قوي على التباين في سياسات إدارة الأصول بين المصرفين، وبالتالي استمرار ضعف الفرضية الصفرية.

في سنة 2022، استمر التراجع الطفيف في نسبة السيولة لدى مصرف اليقين لتبلغ 87.02%، ومع ذلك تبقى هذه النسبة مرتفعة جدًا مقارنة بالمعدل المتعارف عليه مصرفيًا. يدل هذا على تركيز المصرف على الأمان والسيولة الفورية أكثر من الاستثمار في الأصول ذات العائد الأعلى.

أما مصرف الجمهورية فقد بلغت النسبة 67.26%، وهي قريبة من السنوات السابقة، ما يشير إلى اتباع نهج مستقر ومتوازن في إدارة السيولة.

رغم انخفاض الفارق إلى أقل من 20 نقطة مئوية، إلا أنه لا يزال كبيرًا بما يكفي ليُعتبر ذا دلالة مالية، ويستمر في الطعن في صحة الفرضية الصفرية.

في سنة 2023، حافظ مصرف اليقين على توجهه، حيث بلغت نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى الأصول 87.48%، وهي نسبة مرتفعة جدًا مقارنة بالمعايير المصرفية الدولية. مما قد يشير إلى أن المصرف لم يتمكن من توجيه أصوله إلى استثمارات طويلة الأجل أو قروض تجارية، إما بسبب سياساته الداخلية أو ضعف في الطلب على التمويل.

أما مصرف الجمهورية فقد انخفضت نسبته إلى 64.13%، ما يعكس توجهاً متزايداً نحو استثمار الأصول خارج نطاق السيولة الفورية، وهو أمر مرغوب فيه لتحقيق العائدات، ما دام في ظل إدارة مخاطر جيدة.

الفارق في هذه السنة بلغ 23.35 نقطة مئوية، وهو فارق جوهري يُظهر التباين الكبير في إدارة الموارد المالية.

لمعرفة ما إذا كانت هناك فوارق في نسبة اجمالي النقد والاستثمارات قصيرة الاجل إلى اجمالي الأصول بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية أم لا، تم استخدام تحليل Mann-Whitney، وكانت النتائج على النحو التالي: –

جدول رقم (5) نتائج اختبار Mann– Whitney المستقل للفروق بين نسبة اجمالي النقد والاستثمارات قصيرة الاجل إلى اجمالي الاصول

النسبة		عدد السنوات	Mean Rank	Mann-whitney	P-Value	القرار
اجمالي النقد والاستثمارات قصيرة الاجل إلى اجمالي الاصول	مصرف اليقين	5	8.00	0.000	0.008	توجد فروق معنوية
	مصرف الجمهورية	5	3.00			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الاحصائي spss

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) في حالة نسبة اجمالي النقد والاستثمارات قصيرة الاجل الى اجمالي الاصول تساوي (0.008) وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد(0.05).

استنادًا إلى البيانات والتحليل السنوي المفصل، يتضح أن هناك فروقًا واضحة ومستقرة بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية في نسبة إجمالي النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2019–2023)، ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، ويؤكد قبول الفرضية البديلة.

3. تحليل نسبة إجمالي القروض إلى اجمالي الودائع

يمثل الجدول أدناه نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لمصرفي اليقين والجمهورية خلال الفترة (2019–2023).

جدول رقم (6) نسبة اجمالي القروض إلى إجمالي الودائع

السنة	نسبة مصرف اليقين	نسبة مصرف الجمهورية	الفارق
2019	%0	%21.99	21.99 نقطة
2020	%0	%20.99	20.99 نقطة
2021	%0.933	%22.67	21.737 نقطة
2022	%0.187	%24.24	24.053 نقطة
2023	%0.388	%28.20	27.812 نقطة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية لكلا المصرفين

في سنة 2019، لم يمنح مصرف اليقين أي قروض، حيث كانت النسبة صفرًا مطلقًا، ما يدل على سياسة شديدة التحفظ في الإقراض.

في المقابل، سجّل مصرف الجمهورية نسبة 21.99%، ما يشير إلى قيامه بتوظيف جزء من ودائعه في منح القروض، وهو ما يُعد ممارسة مصرفية طبيعية تعكس دوره في تمويل الاقتصاد وتحقيق عوائد من خلال الفوائد أو الأرباح.

الفارق الحاصل كبير جدًا، ويشير إلى اختلاف جوهري في النشاط الائتماني بين المصرفين.

يتكرر ذات النمط في سنة 2020، حيث لم يمنح مصرف اليقين أي قروض، ما يُبقي على حالة الجمود في الجانب الإقراضي.

أما مصرف الجمهورية فاستمر في نفس الأداء تقريبًا بنسبة 20.99%، ما يدل على استقرار نسبي في حجم القروض مقارنة بحجم الودائع لديه.

الفرق بين المصرفين ظل قائمًا وكبيرًا، مما يدعم وجود فروق فعلية في السياسة الإقراضية.

بدأ مصرف اليقين في سنة 2021 في منح قروض بنسبة ضئيلة جدًا لا تتجاوز 1% من إجمالي ودائعه، وهو ما يُظهر بداية ضعيفة لنشاط الإقراض، ربما ضمن خطة تدريجية أو استجابة لطلب محدود.

بينما واصل مصرف الجمهورية توسيع نشاطه الائتماني، إذ ارتفعت النسبة إلى 22.67%، مما يؤكد اعتماده بشكل أكبر على منح القروض لتحقيق الإيرادات والعوائد.

ورغم تحرك بسيط من مصرف اليقين نحو الإقراض، إلا أن الفارق لا يزال واسعًا ويُظهر تباينًا واضحًا في التوجهات التشغيلية.

انخفضت نسبة القروض إلى الودائع لدى مصرف اليقين في سنة 2022 إلى 0.187%، أي أقل حتى من النسبة المحدودة التي سجلها في السنة السابقة، ما يُشير إلى استمرار الحذر الشديد في منح القروض.

أما مصرف الجمهورية فقد واصل التوسع في هذا الجانب، إذ بلغت النسبة 24.24%، مما يدل على أن المصرف يفعّل دوره الائتماني بفاعلية، وربما توسع في التمويل التجاري أو القروض الاستهلاكية أو العقارية.

الفجوة اتسعت مجددًا، مما يؤكد وجود فروق جوهرية ومستمرة بين المصرفين في سياسات الإقراض.

في سنة 2023 ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع قليلًا لدى مصرف اليقين مقارنة بالعام السابق، إلا أنها لا تزال في مستويات شديدة الانخفاض (أقل من 1%)، وهو ما يدل على أن نشاط الإقراض لا يزال غير مفعل فعليًا، سواء لأسباب استراتيجية أو تنظيمية أو مخاطر تمويلية.

في المقابل، ارتفعت النسبة لدى مصرف الجمهورية إلى 28.20%، وهي أعلى نسبة خلال فترة التحليل، مما يدل على اتساع النشاط الإقراضي وتحقيق المصرف توازنًا بين السيولة والربحية.

الفارق الحاصل في هذه السنة هو الأعلى خلال الفترة، ويؤكد مرة أخرى أن المصرفين يتبعان سياسات مختلفة جذريًا فيما يخص توظيف الودائع عبر القروض.

لمعرفة ما إذا كانت هناك فوارق في نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية أم لا، تم استخدام تحليل Mann-Whitney، وكانت النتائج على النحو التالي: –

جدول رقم (7) نتائج اختبار Mann– Whitney المستقل للفروق بين نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع

النسبة	عدد السنوات	Mean Rank	Mann-whitney	P-Value	القرار

اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع	مصرف اليقين	5	.003	0.000	008.0	توجد فروق معنوية
	مصرف الجمهورية	5	.008			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الاحصائي spss

من خلال الجدول (7) نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) في حالة نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع تساوي (0.008) وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد(0.05).

بناءً على البيانات والتحليل السنوي المفصل، يتضح وجود فروق واضحة وكبيرة بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، والقبول بالفرضية البديلة.

4. تحليل نسبة الأصول المتداولة إلى اجمالي الودائع

يمثل الجدول أدناه نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع لمصرفي اليقين والجمهورية خلال الفترة (2019-2023).

جدول رقم (8) نسبة اجمالي الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع

السنة	نسبة مصرف اليقين	نسبة مصرف الجمهورية	الفارق
2019	2.69	1.24	1.45
2020	1.160	1.21	0.05
2021	3.00	1.26	1.74
2022	2.38	1.22	1.16
2023	1.62	1.18	0.44

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية لكلا المصرفين

في سنة 2019، بلغت الأصول المتداولة لدى مصرف اليقين ما يعادل 2.69 ضعف ودائعه، ما يدل على وفرة كبيرة في السيولة المتاحة مقارنة بالودائع، ويعني أن المصرف يحتفظ بأغلب موارده بشكل سيولة سريعة، دون تحويلها إلى قروض أو استثمارات طويلة الأجل. هذا يشير إلى سياسة تحفظية قد تكون على حساب الربحية.

أما مصرف الجمهورية، فقد كانت النسبة 1.24 مرة، وهو مستوى أقرب للمعايير المصرفية السليمة، حيث يُحتفظ بجزء جيد من الأصول في شكل متداول لتغطية الالتزامات، مع توظيف الباقي.

الفارق الكبير يشير إلى أن مصرف اليقين يملك سيولة مفرطة مقارنة بحجم ودائعه، ما يُظهر فارقًا جوهريًا في السياسة المالية والتشغيلية.

في سنة 2020 تقلّصت نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع لدى مصرف اليقين مقارنة بالعام السابق، ما يُظهر توجهًا نحو توظيف جزء من السيولة أو التوسع في أصول طويلة الأجل. وأصبحت النسبة قريبة جدًا من مصرف الجمهورية، الذي حافظ على سياسة مستقرة في إدارة الأصول المتداولة.

في هذا العام، لا توجد فروق جوهرية، والنسب بين المصرفين متقاربة، مما قد يدعم الفرضية الصفرية.

في سنة 2021 شهد مصرف اليقين قفزة كبيرة في هذه النسبة، لتصل إلى ثلاثة أضعاف ودائعه، ما يشير إلى تخزين سيولة ضخمة أو ارتفاع مفاجئ في أرصدته المتداولة دون توظيفها، وهو مؤشر على تحفظ شديد أو قلة فرص الإقراض والاستثمار.

في المقابل، حافظ مصرف الجمهورية على مستوى قريب من السنوات السابقة، ما يعكس استقرارًا في استراتيجيته التشغيلية.

الفرق الكبير يعكس اختلافًا جوهريًا، ويُضعف من صحة الفرضية القائلة بعدم وجود فروق.

في سنة 2022 انخفضت النسبة في مصرف اليقين مقارنة بسنة 2021 لكنها لا تزال مرتفعة، ما يدل على استمرار احتفاظ المصرف بأصول متداولة تفوق حجم ودائعه بأكثر من الضعف.

أما مصرف الجمهورية فاستمر على نهجه المستقر بنسبة 1.22 مرة، وهي نسبة تعكس كفاءة في إدارة السيولة دون تجميدها بشكل مبالغ فيه، رغم التراجع، لا يزال هناك فرق ملحوظ يعكس تباينًا في السياسات.

في سنة 2023 استمرت نسبة الأصول المتداولة في الانخفاض لدى مصرف اليقين، مما قد يعكس تحسنًا في توظيف السيولة أو البدء في تنويع الاستثمارات، ورغم ذلك، لا تزال أعلى من مصرف الجمهورية، الذي حافظ على نسبة مستقرة تدل على كفاءة عالية في موازنة السيولة والتوظيف.

الفارق هنا أقل من السنوات السابقة لكنه لا يزال قائمًا، ويُظهر ميلًا تدريجيًا لدى مصرف اليقين نحو التقارب مع المصرف الآخر.

لمعرفة ما إذا كانت هناك فوارق في نسبة اجمالي الأصول المتداولة إلى اجمالي الودائع بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية أم لا، تم استخدام تحليل Mann-Whitney، وكانت النتائج على النحو التالي: -

جدول رقم (9) نتائج اختبار Mann- Whitney المستقل للفروق بين نسبة اجمالي الأصول المتداولة إلى اجمالي الودائع

النسبة		عدد السنوات	Mean Rank	Mann-whitney	P-Value	القرار
اجمالي الأصول المتداولة إلى اجمالي الودائع	مصرف اليقين	5	.007	.0005	0.151	لا توجد فروق معنوية
	مصرف الجمهورية	5	.004			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الاحصائي spss

من خلال الجدول (9) نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) في حالة نسبة اجمالي النقد الى اجمالي الاصول تساوي (0.151) وهو اكبر من مستوى المعنوية المحدد(0.05) مما يدل على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة اجمالي الأصول المتداولة إلى اجمالي الودائع في كلا المصرفين.

5. تحليل نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع الجارية

يمثل الجدول أدناه نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع لجارية لمصرفي اليقين والجمهورية خلال الفترة (2019-2023).

جدول رقم (10) نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع الجارية

السنة	نسبة مصرف اليقين	نسبة مصرف الجمهورية	الفارق
2019	2.69	1.48	1.21
2020	1.17	1.36	0.19
2021	3.00	1.62	1.38
2022	2.39	1.49	0.90
2023	1.62	1.39	0.23

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية لكلا المصرفين

في سنة 2019، يظهر أن مصرف اليقين يحتفظ بأصول متداولة تعادل 2.69 ضعف ودائعه الجارية، وهو مؤشر على وفرة ضخمة في السيولة قصيرة الأجل، ما قد يدل على سياسة تحفظية شديدة أو ضعف في استغلال الموارد في تمويلات مدرة للدخل.

في المقابل، بلغت النسبة في مصرف الجمهورية 1.48 مرة، وهي نسبة أقرب إلى المعايير المصرفية المثلى، ما يعكس توازنًا بين السيولة والتوظيف.

هناك تفاوت واضح في النسب، ما يشير إلى وجود فروق حقيقية في إدارة السيولة، وبالتالي لا يمكن تأييد الفرضية الصفرية في هذه السنة.

في تحول ملحوظ، انخفضت نسبة الأصول المتداولة في مصرف اليقين مقارنة بسنة 2019، لتصل إلى مستوى أقل من مصرف الجمهورية. هذا قد يشير إلى توجه المصرف نحو توظيف جزء من السيولة في استثمارات طويلة أو زيادة القروض.

أما مصرف الجمهورية فارتفعت نسبته قليلًا، ما يدل على تعزيز للسيولة الجاهزة خلال سنة 2020.

الفروق بين المصرفين في هذه السنة طفيفة نسبيًا، وقد لا تكون ذات دلالة إحصائية، مما قد يدعم الفرضية الصفرية لهذه السنة فقط.

في 2021 ارتفعت النسبة بشكل كبير في مصرف اليقين، لتصل إلى 3 أضعاف ودائعه الجارية، ما يعكس إما قلة في الإقراض أو ضعف في استغلال الموارد المالية، ويؤكد استمرار النهج التحفظي.

في المقابل، بقيت نسبة مصرف الجمهورية مستقرة عند 1.26، وهو ما يؤكد ثبات السياسة المالية لديه.

الفرق الكبير هنا لا يمكن تجاهله، ما يعني رفض الفرضية الصفرية لوجود فروق جوهرية بين المصرفين.

في سنة 2022 رغم انخفاض النسبة في مصرف اليقين مقارنة بسنة 2021، إلا أنها لا تزال مرتفعة جدًا بالمقارنة مع ودائعه الجارية، مما يشير إلى استمرار تكدس السيولة دون توظيف فعال.

مصرف الجمهورية حافظ على توازن في النسبة، ما يدل على سياسة إدارة سيولة مستقرة وفعالة.

هناك تفاوت معتبر في السياسات والسيولة، وبالتالي يصعب قبول الفرضية بعدم وجود فروق.

انخفضت الفجوة بين المصرفين بشكل كبير في 2023، وبدأ مصرف اليقين يقترب من النسب المقبولة، مما قد يعكس تحسينًا في توظيف أصوله المتداولة.

في المقابل، استقر مصرف الجمهورية على مستوى قريب من السنوات السابقة، ما يعزز ثقة العملاء بكفاءته في إدارة الودائع.

الفرق بين المصرفين في هذه السنة متوسط ومقبول، وقد لا يُعدّ جوهريًا، مما قد يدعم الفرضية الصفرية نسبيًا.

بناءً على التحليل السنوي والتباين في السياسات المالية بين المصرفين، يتضح أن هناك فروقًا جوهرية في نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع الجارية في أغلب السنوات، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالبديلة.

الخلاصة، أظهرت نتائج التحليل عبر السنوات الخمس محل الدراسة وجود فوارق واضحة ومتكررة بين المصرفين في جميع المؤشرات. فقد حافظ مصرف اليقين على نسب مرتفعة جدًا في بندي السيولة النقدية والنقد مع الاستثمارات قصيرة الأجل، إذ تجاوزت هذه النسب 80% بشكل مستمر، مقابل نسب أقل بكثير لدى مصرف الجمهورية التي لم تتجاوز 72%، مما يدل على اعتماد اليقين على استراتيجية تحفظية عالية في إدارة السيولة، مقابل استخدام أكثر فعالية للموارد لدى الجمهورية.

وفيما يتعلق بنسبة القروض إلى الودائع، فإن مصرف اليقين لم يمنح تقريبًا أي قروض، إذ لم تتعدَّ النسبة 1% طوال السنوات الخمس، ما يعكس تحفظًا كبيرًا في النشاط الإقراضي أو غياب الرغبة في المخاطرة، على العكس من ذلك تراوحت نسبة القروض لدى مصرف الجمهورية بين

21% و28%، مما يعكس دوره كمصرف تجاري نشط في منح التمويل والائتمان.

أما بالنسبة لنسبة الأصول المتداولة إلى الودائع (الجارية والإجمالية)، فقد أظهر مصرف اليقين تفوقًا واضحًا في أغلب السنوات، إذ وصلت النسبة إلى 3.00 مرات في 2021 مقارنة بـ1.26 مرة فقط للجمهورية، ما يشير إلى وجود فائض كبير في السيولة لدى اليقين مقارنة بالتزاماته، في حين اتسم أداء الجمهورية بالثبات والاستقرار دون تضخم في السيولة المتاحة.

لمعرفة ما إذا كانت هناك فوارق في نسبة الأصول المتداولة إلى اجمالي الودائع الجارية بين مصرف اليقين ومصرف الجمهورية أم لا، تم استخدام تحليل Mann–Whitney، وكانت النتائج على النحو التالي: –

جدول رقم (11) نتائج اختبار Mann– Whitney المستقل للفروق بين نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع الجارية

النسبة		عدد السنوات	Mean Rank	Mann-whitney	P-Value	القرار
الأصول المتداولة إلى الودائع الجارية	مصرف اليقين	5	90.6	500.5	0.151	لا توجد فروق معنوية
	مصرف الجمهورية	5	10.4			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الاحصائي spss

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) في حالة نسبة الأصول المتداولة الى الودائع الجارية تساوي (0.151) وهو اكبر من مستوى المعنوية المحدد(0.05) مما يدل على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع الجارية في كلا المصرفين.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن هناك فوارق جوهرية وواضحة بين المصرفين في معظم المؤشرات، سواء على مستوى إدارة النقد، أو التوظيف، أو مستوى السيولة مقابل الالتزامات. ويعكس ذلك اختلافًا في النموذج التشغيلي والاستراتيجي؛ حيث يميل مصرف اليقين إلى التحفظ الشديد وتكديس السيولة، بينما يتبع مصرف الجمهورية سياسة توازن بين السيولة وتوظيف الأموال لتحقيق العوائد.

النتائج

1. حافظ مصرف اليقين خلال الفترة (2019–2023) على نسب مرتفعة جدًا لإجمالي النقد والأرصدة النقدية إلى إجمالي الأصول، حيث تجاوزت 80% باستمرار، مما يعكس سياسة تحفظية مفرطة في إدارة السيولة. في المقابل، بلغ المتوسط لدى مصرف الجمهورية حوالي 65–72%، وهو مستوى أقل بكثير وأكثر توازنًا، ما يدل على سياسة أكثر كفاءة في موازنة السيولة مع توظيف الأصول.
2. بلغت نسب النقد مع الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول في مصرف اليقين أكثر من 87% في جميع السنوات، وهو ما يشير إلى ضعف في توجيه الأصول نحو استثمارات طويلة الأجل أو قروض تجارية. بينما تراوحت هذه النسبة لدى مصرف الجمهورية بين 64% و72%، بما يعكس توجهاً أكثر مرونة في إدارة الموارد المالية.
3. لم يمنح مصرف اليقين قروضًا تُذكر طوال فترة الدراسة، حيث بقيت النسبة أقل من 1% من إجمالي الودائع، مما يشير إلى غياب دوره كممول للاقتصاد. في المقابل، تراوحت النسبة لدى مصرف الجمهورية بين 21% و28%، ما يدل على قيامه بدوره التقليدي كمصرف تجاري نشط في تقديم التمويل والائتمان.
4. اتسم أداء مصرف اليقين بارتفاع ملحوظ، إذ بلغت نسبة اجمالي الأصول المتداولة إلى اجمالي الودائع في بعض السنوات أكثر من ضعفي حجم الودائع (حتى 3 مرات في 2021)، وهو ما يعكس فائضًا كبيرًا في السيولة غير الموظفة. بينما حافظ مصرف الجمهورية على نسب مستقرة تراوحت حول 1.2 مرة، بما يعكس كفاءة في إدارة السيولة دون إفراط أو عجز.
5. أظهر مصرف اليقين تفاوتًا ملحوظًا في نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع الجارية، مع بلوغ النسبة مستويات مرتفعة جدًا (حتى 3 مرات في 2021)، مقابل مستويات مستقرة ومنطقية لدى مصرف الجمهورية تراوحت بين 1.2–1.5 مرة.
6. تتضح عبر معظم المؤشرات فروق جوهرية بين المصرفين، تعكس اختلافًا في السياسات التشغيلية والاستراتيجية. يميل مصرف اليقين إلى الاحتفاظ المفرط بالسيولة وتجنب المخاطرة، بينما يتبع مصرف الجمهورية سياسة أكثر توازنًا تحقق كفاءة في التوظيف مع المحافظة على مستوى مناسب من السيولة.

التوصيات

1. ضرورة إعادة النظر في سياسة الاحتفاظ المفرط بالسيولة في مصرف اليقين، حيث إن استمرار هذه السياسة يضعف من قدرة المصرف على تحقيق العوائد ويقلل من مساهمته في تمويل الاقتصاد.

2. العمل على تفعيل النشاط الائتماني بمصرف اليقين تدريجيًا عبر منح قروض مدروسة وفق معايير مخاطر واضحة، بما يعزز دوره كمؤسسة مالية.
3. تنويع هيكل الأصول بمصرف اليقين من خلال الاستثمار في أدوات مالية متوسطة وطويلة الأجل، لتقليل الاعتماد على النقد والسيولة الفائضة.
4. تطوير آليات إدارة الأصول والخصوم (ALM) بمصرف اليقين بما يحقق التوازن بين السيولة والربحية.
5. كما توصي الدراسة بالاستمرار في نهج التوازن بين السيولة وتوظيف الأصول بمصرف الجمهورية، مع تعزيز أدوات إدارة المخاطر لضمان استدامة هذا النهج.
6. توسيع قاعدة الإقراض بمصرف الجمهورية بما يخدم القطاعات الإنتاجية، مع مراعاة جودة المحفظة الائتمانية لتقليل مخاطر التعثر.
7. زيادة تنويع الاستثمارات بمصرف الجمهورية بما يساهم في تعزيز الربحية وتحقيق النمو المستدام.
8. تشجيع المصارف على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية من خلال معايير رقابية واضحة من قبل المصرف المركزي.
9. وضع سياسات رقابية تحد من الإفراط في الاحتفاظ بالنقد لدى بعض المصارف، وتشجع على توجيه الموارد إلى الأنشطة الائتمانية والاستثمارية المنتجة، مع تعزيز الشفافية في نشر البيانات المالية بما يمكّن الباحثين وصانعي القرار من تقييم كفاءة المصارف ومقارنة أدائها.

المراجع:

- زين الدين بن عامر(2018)، إشكالية إدارة السيولة في المصارف الإسلامية مقارنة بنظيراتها التقليدية، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديموقراطي العربي، ألمانيا – برلين 370-358 (05).
- حمزة شاكر، (2022)، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- سديرة، هجيرة، عياش، قويدر، (2023)، دراسة تحليلية لتقييم مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية – دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي للفترة من 2016-2021، بحث منشور، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، مج (07)، ع (01).
- السعدي، سوسن محمد سليم، (2012)، المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.
- جهاد، بوضياف، (2015)، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير، الجزائر.
- الكيلاني، جمال أحمد زيد، (2017)، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، المصرف الإسلامي العربي – فلسطين نموذجاً – بحث منشور، مجلة جامعة الخليل البحثية، مج (21)، ع (1)، فلسطين.
- العقل، هيفاء صالح، عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم، (2018)، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية – دراسة عينة من المصارف الإسلامية السعودية للفترة من 2013-2018، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج (4)، ع (14).
- صوان، أحمد، (2019)، أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن.
- الشمري، أرشد عبدالأمير جاسم، الحويزاوي، أحمد ميري أحمد، الموسوي، حميد مجيد حميد، (2020)، مخاطر السيولة علاقتها وأثرها على سيولة وربحية المصرف الإسلامي – دراسة تطبيقية لعينة من مصارف القطاع الخاص العراقي لفترة من 2011-2017، بحث منشور، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع (57)، العراق.
- بو عبدلي، أحلام، طبي، عائشة، (2020)، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة من 2008-2017، بحث منشور، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مج (7)، ع (1).
- العلاونة، رانية زيدان شحادة، (2005)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية حالة الأردن، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.
- الغافود، مختار عبدالسلام، (2019)، أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية في مدينة زليتن – دراسة حالة مصرف الجمهورية فرع زليتن، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمرية الإسلامية.

- بو عبدلي، أحلام، وطبي، عائشة، (2015)، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية، دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة (2011-2014)، مجلة رؤى الاقتصادية.
- فوزي، محمد، (2014)، التطورات العالمية لإدارة السيولة ومخاطرها في الجهاز المصرفي، مقالة منشورة، الشروق https://m.al-sharq.com/opinion/.
- موقع مصرف الجمهورية www.jbank.ly
- موقع مصرف اليقين www.yaqeenbank.ly

- Kharisya,A. E., & Disman, D.(2017), Liquidity Risk: comparison between Islamic and conventional Banking, European Research studies, Journal,20, 308-318.
- Hanif, M.(2011), Differences and Similarities in Islamic and conventional Banking, International Journal of Social Science 02(02), 166-175.
- Rashid, U.S., Abdul Rahman,A., & Markom,R, (2018), the Regulatory Framework on Liquidity Risk Management of Islamic Banking In Malaysia. International Journal of Business and Society, 19(03), 332-352 .
- Ratnovski, Lev, (2013), Liquidity and transparency in bank risk management, Journal of Financial intermediation, volume (22), issue.(3)
- Mohd ariffin, (2012), liquidity risk management and financial performance in Malaysia, empirical evidence from Islamic banks, international journal of social xiences, 01.